جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة أوراق الأزمة

مصروعالم كورونا، وما بعد كورونا

الإصدار(6)

" كورونا والأمن الغذائي"

أ.د سمير عريقات

أستاذ الاقتصاد الزراعي

مركز التخطيط والتنمية الزراعية

- مايو 2020 -

مقدمة

تعد الأزمة التي سببها فيروس كورونا، وانتشاره كجائحة تغزو العالم كله، أزمة منقطعة النظير، تتضاءل أمامها أزمات سابقة، ومنها الأزمة المالية العالمية في 2008م، وغيرها، ومع تطورات هذه الأزمة الطاحنة، وخسائرها البشرية، فإنها وعلى جانب موازى آخر، تضيف ملامح أكثر رمادية، ومنعطفات أشد تعرجاً، إلى منحنى الأداء والآفاق المحتملة للاقتصاد العالمي، وما يمكن أن يؤول إليه في الوقت الراهن، وفي المدى المتوسط، وربما في المدى البعيد أيضاً، فلا زال العالم يعيش حالة من عدم اليقين حول الجائحة نفسها، ولا زالت التوقعات حول تداعيات هذه الأزمة وتأثيرها على الأسواق المالية، وأسواق السلع، حائرة ومرتبكة، بين ما يتوقعه أمهر الاقتصاديين المتخصصين، وأشدهم تشاؤماً.

ومما لا شك فيه أن بين الاقتصاد وإنتاج وتجارة الغذاء علاقات وثيقة على محاور ومستويات متعددة ومتشابكة، فمن الصعب الحديث عن الاقتصاد دون الحديث عن الدخل، والاستثمار، والادخار، والاستهلاك، والتجارة، والعمالة، وغير ذلك من متغيرات، فالدول منخفضة الدخل هي دول تعاني من كل هذه المفردات، أو معظمها، ويدور اقتصادها في حلقات مفرغة معروفة من أهمها حلقة الفقر، ونقص الغذاء كماً وكيفاً، على عكس الدول المتوسطة والمرتفعة الدخل.

ونظراً لطبيعة هذه الورقة سيتم فقط الإشارة لتوقعات الناتج الإجمالي، والتجارة الخارجية تصديراً، واستيراداً، وأسعار المستهلكين في العالم وأهم الدول، انتقالا إلى تداعيات الأزمة على الأمن الغذائي، في العالم ومصر، وأهم اعتبارات مواجهة التأثير المحتمل، ومتطلبات المواجهة في كل من المديين القصير، والمتوسط.

1. كورونا وتوقعات الناتج العالمي

في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الأخير[1]، الذى أصدره صندوق النقد الدولي، توقع الصندوق أن يشهد الاقتصاد العالمي انكماشاً حاداً بواقع 3 ٪ في عام 2020م، مقارنة بعام 2019م، وهو أسوأ بكثير مما ترتب على الأزمة المالية العالمية في 2008–2009م، كما قدر الصندوق الخسائر المحتملة بنحو 9 تريليونات دولار، تشكل أكثر من أربعة أضعاف النسبة السابقة. كما توقع الصندوق أن يفقد الناتج الإجمالي نحو3.3٪ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبحسب خريطة توقعات الصندوق للدول العربية، فإن اقتصاد السعودية سيفقد نحو 2.3٪، والإمارات نحو3.5٪، وقطر نحو 4.3٪، وعمان نحو 2.8٪، والكويت نحو 1.1%، وأيضاً وضع الصندوق متوسطاً للانكماش في عام 2020م على صعيد الاقتصادات المتقدمة قدر بنحو 6.1٪، وأن هذا الانكماش سوف يبلغ نحو 5.9٪ في الولايات المتحدة،

[1] صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2020م.

5.2٪، في اليابان، و6.5٪، في المملكة المتحدة و7٪ في ألمانيا، و7.2٪، في فرنسا، و8٪، في إسبانيا، و9.1٪، في إيطاليا، وذلك مقابل انكماش بنحو 1٪ للأسواق الناشئة.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه رغم أن توقعات الصندوق جاءت إيجابية فيما يتعلق بمصر بتوقعه نمواً صاعداً بـ2٪، إلا أن تلك النسبة الموجبة نفسها لا تقل سوءاً إذا وضعت مقابل مستهدف رسمي لمصر عند 6٪، أو توقعات سابقة لمؤسسات مالية، وبنوك استثمار، ومراكز تصنيف ائتماني تراوحت بين3.7٪، و4.1٪[2]، كما أن تقرير صندوق النقد الدولي، يضفي مزيداً من القلق والتوجس، نتيجة الانكماش المتوقع في بعض الأسواق الحيوية بالنسبة لمصر، سواءً على صعيد استقبالها حصة من صادراتها الزراعية، والصناعية، أو احتضانها للنسبة الأكبر من قوة العمل الخارجية، بما تشكله من مورد مهم للنقد الأجنبي.

في أحد السيناريوهات، الذى يفترض انحسار الجائحة في النصف الثاني من عام 2020م، ومع إمكانية تخفيف جهود الاحتواء بالتدريج، يتوقع الصندوق حدوث تعاف جزئي في عام 2021م، حيث يصبح النمو أعلى من معدلات الاتجاه العام، ولكن مستوى إجمالي الناتج المحلي سيظل أدنى من الاتجاه العام في فترة ما قبل الفيروس، مع قدر كبير من عدم اليقين حول مدى قوة التعافي. ومن الممكن، بل وربما من الأرجح، أن تكون نتائج النمو أسوأ بكثير، إذا استمرت الجائحة وإجراءات الاحتواء مدة أطول، أو وقع ضرر أكثر حدة على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، أو استمر تشديد الأوضاع المالية، أو إذا ظهرت آثار غائرة واسعة النطاق بسبب إغلاق الشركات واستمرار البطالة.

هذا، وفي عام 2021م من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بمعدل 5.8٪ مع عودة النشاط الاقتصادي إلى طبيعته، بمساعدة الدعم المقدم من السياسات. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه بمتابعة التوقعات التي صدرت عن العديد من المؤسسات المالية العالمية، ومنها صندوق النقد الدولي، عن الاقتصاد العالمي خلال الفترة الماضية، ومنذ ظهور كورونا، يتبين مدى اختلافها، وعدم اتفاقها على حدود معينة، ويرجع ذلك إلى أنها توقعات لمجهول، يتغير باستمرار، والتي لا يعلم أحد متى ينتهى.

2. كورونا وتوقعات حجم التجارة العالمي

يتوقع صندوق النقد الدولي أن تؤثر جائحة كورونا تأثيراً كبيراً على حجم وحركة التجارة العالمية، فيرى الصندوق أن حجم التجارة العالمية من السلع والخدمات سوف ينخفض انخفاضاً كبيراً قدر بنحو 11% في عام 2020م، حيث ستخفض الواردات في الاقتصادات المتقدمة في بنحو 11.5%، وفي اقتصادات

[2] حازم حسين، خزائن الأرض تحترق في نيران كورونا، اليوم السابع، الخميس 16 أبريل 2020م.

الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بنحو 8.2% في نفس العام، وذلك مقابل انخفاض الصادرات في الاقتصادات المتقدمة بنحو12.8%، وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بنحو 9.6 % في العام 2020م.

هذا ومع توقع الصندوق انتهاء الجائحة بنهاية عام 2020م، وقدرة دول العالم على التعافي سريعاً، واستعادة أوضاعها التجارية تصديراً، واستيراداً في عام 2021م، يتوقع الصندوق أن ينمو حجم التجارة الخارجية في العالم بنحو 8.4% في نفس العام، وأن تنمو الواردات في الاقتصادات المتقدمة بنحو 7.5%، وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بنحو 9.1% في نفس العام، وذلك مقابل نمو الصادرات في الاقتصادات المتقدمة بنحو7.4%، وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بنحو 11.0 % في العام 2020م.

3. كورونا وتوقعات أسعار المستهلكين

يتوقع صندوق النقد الدولي أن تؤدى جائحة كورونا إلى زيادة أسعار المستهلكين، حيث يتوقع أن تزيد بنحو 0.5% في الاقتصادات المتقدمة، ونحو 4.6%، في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ونحو 5.9% في مصر وذلك عام 2020م، كما يتوقع الصندوق أن تستمر زيادة أسعار المستهلكين في عام 2021م لتبلغ نحو 1.5% في الاقتصادات المتقدمة، ونحو 4.5% في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، ونحو 8.2% في مصر في نفس العام.

4. كورنا والأمن الغذائي ـ أبعاد الأزمة في العالم

من المؤكد أن الوقت لا يزال مبكراً على التوصل إلى تقييم دقيق بشأن تأثير انتشار العدوى بمرض كورونا المستجد (كوفيد–19) على الأمن الغذائي، فلا زال هناك الكثير مما لا نعرفه بعد، ولا زال هناك العديد من الأسئلة: ما هي الفترة التي سيستمر خلالها الوباء؟، ماهي البلدان المتضررة منه، والأكثر ضرراً؟ ما هي السياسات التي ستتبناها الحكومات للاستجابة للأزمة، وجهود الاحتواء، ودرجة فعاليتها؟، ما هي جوانب وأبعاد تهديد الوباء للأمن الغذائي في العالم؟ وما مدى الاضطرابات المتعلقة بعرض السلع؟، وما شكل وعمق التحولات في أنماط الإنفاق، والتغيرات السلوكية للمستهلكين، وما هم حجم التأثير على أسعار السلع؟.

في مقدمة هذه الورقة تمت الإشارة إلى توقعات تأثير كورونا على الاقتصاد العالمي، والتجارة الخارجية، وأسعار المستهلكين، كما يراها صندوق النقد الدولي، وفي سياق هذه التوقعات، فمن المتوقع أن تتفاقم

مشكلة انعدام الأمن الغذائي القائمة فعلاً[3] في العديد من دول العالم، خاصة تلك الأشد فقراً، والأشد معاناة، والأقل اعتماداً على التكنولوجيا، والأكثر اعتماداً على التواصل المباشر، مما يعني أن إجراءات احتواء انتشار المرض المصممة للحد من التواصل بين البشر، قد تؤدي إلى تفاقم معاناة البشرية، وزيادة التحديات أمام تحقيق هدف خفض الجوع حول العالم.

1.4 تأثير كورونا على عرض الغذاء

في الوقت الذي يرى البعض أنه ينبغي أن يكون فيه القطاع الغذائي والزراعي أقل تضرراً عن غيره من القطاعات، إلا أن الواقع يؤكد على أنه على جانب عرض الغذاء، فإن توقف واضطراب عمليات نقل الأغذية، نتيجة إجراءات الحظر، والحجر الصحي، وعرقلة سلاسل إمدادات الغذاء، أو انقطاعها نتيجة القيود على التصدير، وزيادة الفاقد من المواد الغذائية وخصوصًا السلع سريعة التلف، كل هذا من شأنه أن يؤثر على عرض الغذاء[4]، وارتفاع الأسعار على الصعيد المحلي، والدولي، كلياً أو جزئياً.

وعلى جانب العرض أيضاً تجدر الإشارة إلى نهج بعض الدول نحو وضع قيود على التصدير[5]، فبالنسبة للأرز أوقفت "الهند"، وهى أكبر مصدر له في العالم، قنوات التصدير كما أوقفت الخدمات اللوجستية الخاصة بتصديره، واتخذت "فيتنام" وهى ثالث أكبر مصدر للأرز، وأيضاً تايلاند، إجراءات مماثلة تحد من تصديره. وبالنسبة للقمح، فإن "كازاخستان" وهى تاسع أكبر مصدر للقمح في العالم، اتخذت بالفعل خطوات لتقييد بيعه، وسط مخاوف بشأن مدى توافرها محلياً.

ورغم أن (وزارة الزراعة الأمريكية) أكدت أن الإنتاج العالمي من الأرز والقمح، وهما المحصولان الأكثر تداولاً، سيسجلان على الأرجح مستوى قياسياً عام 2020م، عند 1.26 مليار طن، وهذا الإنتاج يمكنه تلبية احتياجات الاستهلاك من المحصولين، وزيادة المخزونات في نهاية العام، إلى مستوى قياسي يبلغ 469.4 مليون طن، ورغم ذلك فانتشار الفيروس بشكل كبير في الولايات الأمريكية، وفرض الحظر، يحول دون وصول هذين المحصولين إلى أماكن الاستهلاك الضرورية، وبالتالي ترتفع بالفعل أسعار الأرز وسط توقعات بزيادة تقييد الصادرات.

---

[3] وفقاً لتقارير منظمة "الفاو" الدولية، يعاني نحو 113 مليون شخص من الجوع الحاد في الوقت الحالي، ويعاني ربع السكان في دول أفريقيا جنوب الصحراء من نقص التغذية ـ بوابة الشروق، أ ش أ: كورونا تزيد حدة المخاوف حول مستقبل الأمن الغذائي في العالم، 2 أبريل 2020م.

[4] سيمونا بلترامي، برنامج الغذاء العالمي، كيف نحد من تأثير فيروس كورونا على الأمن الغذائي، 17مارس 2020م.

[5] بوابة الشروق، أ ش أ: كورونا تزيد حدة المخاوف حول مستقبل الأمن الغذائي في العالم، 2 أبريل 2020م.
https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=02042020&id=b279ec14-bf06-4250-b5ca-86b40052314b

أيضاً، دعا اتحاد منتجي الزيوت النباتية في روسيا، إلى تقييد بيع بذور دوار الشمس، ودافع وزيرا الزراعة والاقتصاد الروسيين عن مشروع للحد من الصادرات الروسية من الحبوب، كما تباطأ إنتاج زيت النخيل في ماليزيا، ثاني أكبر منتج له في العالم. وفي أوكرانيا، وهي من أكبر مصدري منتجات الحبوب والزيوت النباتية، فقد أعلنت الحكومة أنها تتابع صادرات القمح يومياً استعداداً للتدخل إذا تطلب الوضع ذلك حيث طالب عدد كبير من المخابز والمطاحن الحكومة بتقليل صادرات الحبوب لمنع ارتفاع أسعار الخبز في حالة تأزم الوضع بسبب كورونا.

كما منعت كازاخستان أيضاً تصدير منتجات السكر وزيت دوار الشمس، والحنطة السوداء، بالإضافة إلى بعض الخضروات مثل البطاطا، والجزر، حتى منتصف شهر أبريل، وذلك لزيادة مخزونها الذاتي من هذه المنتجات الغذائية، أيضاً قامت صربيا بمنع تصدير زيت دوار الشمس ومنتجات غذائية أخرى كخطوة احترازية ضد وباء كورونا. وفي هذا يرى خبراء في منظمة الأغذية والزراعة أن «القيود على التصدير» تؤدي في بعض الأحيان إلى مجاعة في الضفة الأخرى من العالم.

2.4 تأثير كورونا على الطلب على الغذاء

على صعيد الطلب على الغذاء، فإن نقص العمالة بسبب المرض، وقلة حركة الأفراد، وانخفاض الدخول، وارتفاع معدلات انعدام الأمن الوظيفي، وصعوبة الوصول إلى اسواق الغذاء بطرق مختلفة، سوف يؤثر بلا شك على القدرة الشرائية، ويغير من الأنماط الغذائية بين الأفراد، وسينشأ عن ذلك ضعف التغذية الصحية في بعض مناطق العالم.

وامتداداً لتداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد على الأمن الغذائي، وبصفة خاصة الانكماش، والتباطؤ الاقتصادي، فإن الانتشار الواسع النطاق للمرض خاصة في البلاد الأكثر فقراً، وأشد معاناة من انعدام الأمن الغذائي، قد يؤدي إلى خسائر فادحة فهذه البلدان تكون أكثر عرضة للإصابة، وأقل استعداداً لمواجهة تفشي المرض على نحو وبائي، وبالتالي تزداد احتمالية ارتفاع معدلات الوفيات فيها، هذا وتجدر الإشارة إلى أن تقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة، قد رصد وجود تراجع في أنشطة شحن الغذاء، في ظل فرض حظر التجول في كثير من الدول، بالتالي هناك الكثير من الأعمال المتعطلة في كثير من دول العالم. وعلى جانب آخر تضمنت توقعات "الفاو" تباطؤ الإنتاج في مصانع الأغذية، وارتفاع في أسعار اللحوم، وأن الدول النامية ستكون الأكثر تأثرًا من هذه الأزمة بسبب تقلص القوى العاملة بها[6].

[6] موقع صدى البلد، أزمة كبرى.. الأمن الغذائي في خطر بسبب فيروس كورونا، 2020/4/02م.

نخلص مما سبق، إلى أن تأثيرات جائحة كورونا على الأمن الغذائي في العالم يمكن وضعها في السياقات التالية:

- صعوبة الوصول إلي أسواق البيع بالجملة والتجزئة، وأسواق مدخلات الإنتاج الزراعي، نتيجة لسياسات الإغلاق التي اتبعتها العديد من دول العالم، وفرضتها ضرورة مواجهة الأزمة.
- نقص العمالة الزراعية نتيجة لتقييد الحركة، وما سيترتب عليه من آثار سلبية على المساحات المزروعة، والإنتاج، والحصاد للموسم الحالي، وربما المواسم القادمة محلياً وعالمياً، خاصة إذا طال أمد الجائحة، مما سيترتب عليه نقص في المعروض، وبالتالي ارتفاع الأسعار محلياً وعالمياً، ويزداد أثر ذلك إذا ما تبنت الدول المصدرة لسياسات حمائية إغلاقيه، وهو ما بدأت دلائلها الأولى تلوح في الأفق[7].
- اضطراب سلاسل الإمدادات الغذائية، نتيجة التدابير التجارية، وإغلاق الحدود خاصة في الدول التي تعتمد على الأيدي العاملة الخارجية، مثل العمال من دول أمريكا اللاتينية في الولايات المتحدة، والعمال من دول المغرب العربي لحصد محاصيل في أسبانيا، أو العمال الزراعيين من أوروبا الشرقية الذين يعملون في حقول ألمانيا، مما يؤدي إلى "هدر المنتجات القابلة للتلف وزيادة الفقد الغذائي[8].
- تراجع الطلب على الغذاء نتيجة البطالة، وانخفاض الدخول، خاصة لدى ذوي الدخل المحدود ممن يعتمدون في العيش على الدخل اليومي، في الريف و الحضر علي حد سواء، وهو ما سيترتب عليه انخفاض قدراتهم على تأمين احتياجاتهم من السلع الغذائية الرئيسية، بالتالي تعرضهم لحالات سوء تغذية وانعدام الأمن الغذائي، حيث تشير بعض التقارير إلى أن أعداد الفقراء في المنطقة العربية سيزيد بأكثر من 8 مليون شخص[9].
- انخفاض المخزونات الاستراتيجية للدول، ونقص المعروض من إنتاج الغذاء بسبب السحب منها، مع حدوث إعاقات للإنتاج الزراعي، والقيود على حركة التجارة، وقيود على التصدير، تمنع تعويض النقص في هذه المخزونات، خاصة إذا ما طال أمد الجائحة[10].

---

[7] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بيان حول تداعيات أزمة كورونا على الأمن الغذائي العربي وسبل مواجهتها، الخرطوم، 2020/4/22م.

[8] موقع يورو نيوز، محادثة مع مدير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الصيني كو دونغيو، ومدير منظمة الصحة العالمية الإثيوبي تيدروس أدهانوم غيبريسوس، ومدير منظمة التجارة العالمية البرازيلي روبيرتو أزيفيدو، 2020/04/1م.

[9] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بيان حول تداعيات ازمة كورونا على الامن الغذائي العربي وسبل مواجهتها، الخرطوم، 2020/4/22م — WWW.aoada.org.

[10] موقع يورو نيوز، محادثة مع مدير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الصيني كو دونغيو، ومدير منظمة الصحة العالمية الإثيوبي تيدروس أدهانوم غيبريسوس، ومدير منظمة التجارة العالمية البرازيلي روبيرتو أزيفيدو، 2020/04/1م.

- التأثير على العاملين في الإنتاج الغذائي، وتباطؤ الإنتاج في الصناعات الغذائية، وتوزيع الغذاء بسبب إجراءات الحد من تفشي الفيروس[11].
- لجوء بعض الدول وكبار المصدرين لإجراءات تقييد لتدفق صادراتها من المنتجات الغذائية، لتضمن لشعوبها كفايتهم في وقت أربك فيه الوباء العالمي سلاسل الإمداد، مما قد يشكل بداية نزعة قومية تُعرض الدول الفقيرة التي تستورد أغذيتها لعواقب وخيمة[12].
- زيادة التهافت على شراء وتخزين السلع وسط تخوف من استمرار أزمة كورونا لأجل غير معلوم، مع توجه الدول المصدرة لزيادة مخزونها من الأغذية، قد يؤدى إلى حدوث اضطرابات متوقعة في الدولة المستوردة، ومنها الدول العربية، حتى لو توفر لدى بعضها المال لذلك.

5. مواجهة العالم لتداعيات كورونا على الأمن الغذائي

جاءت نصائح منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الغذاء العالمي، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وغيرها من دوائر الاهتمام بالأمن الغذائي في العالم للتغلب على الأزمة المحتملة من خلال التدابير والمبادرات التالية [13]:

- أن وباء كورونا لا يلزم بالضرورة أن يؤدي إلى أزمة تؤثر على الأمن الغذائي، حيث تتوقف درجة تأثير انتشار الفيروس على أسواق المواد الغذائية، على مدى احتفاظ البلدان بهدوئها في مواجهة اضطرابات سلاسل إمدادات الغذاء.
- تبادل المعلومات واتاحتها بشفافية حول كل ما يرتبط بالجائحة، وآثارها الحالية، والمتوقعة، سوف يساعد على تعزيز السياسات الحكومية، والحيلولة دون انتشار الاضطرابات، والذعر بين الناس.
- اتخاذ تدابير عاجلة لضمان إبقاء سلاسل الإمداد الغذائي حية، محلياً ودولياً، للتخفيف من خطر الصدمات الكبيرة التي سيكون لها تأثير كبير على الجميع، ولا سيما على الفقراء والفئات الأكثر ضعفاً.
- اتخاذ التدابر الضرورية في المديين القصير والمتوسط، للتخفيف من آثار الأزمة ودعم تجارة الأغذية عالمياً ومحلياً، من خلال خفض الرسوم على واردات الغذاء، وتكاليف النقل، والتكاليف الأخرى ذات الصلة، وعدم اللجوء إلى سياسات إفقار الجار، وعدم وضع قيود على الصادرات الغذائية.

---

[11] موقع يورو نيوز، المصدر السابق.

[12] موقع الشرق الاوسط، الأمن الغذائي العالمي في خطر بسبب أزمة «كورونا، الخميس – 26/ 3 / 2020 م

[13] موقع منظمة الاغذية والزراعة، فيروس كورونا المستجد (COVID-19)، الرسائل الاساسية.

http://www.fao.org/2019-ncov/ar/

- العمل على تأمين استمرار حصول الناس وبشكل خاص الطبقات الهشة، والفئات الأكثر تضرراً من الأزمة، على الغذاء من خلال، تعزيز برامج الحماية الاجتماعية، ودعم قوتهم الشرائية بإعفاء بعض السلع من الرسوم الجمركية، وضرائب المبيعات، أو تعليقها مؤقتاً، ودعم أسعار السلع الأساسية، وتقديم الدعم المالي غير مشروط، أو مقابل العمل حيثما كان ذلك ممكناً ومناسباً.
- تزويد صغار المزارعين بالبذور والأدوات والأعلاف، وغيرها من المدخلات الزراعية، إلى جانب دعم الصحة الحيوانية، حتى يتمكنوا من الاستمرار في توليد الدخل وإنتاج الغذاء لأسرهم ومجتمعاتهم المحلية.
- على الرغم من أن الاضطرابات في سلسلة الإمدادات الغذائية ضئيلة حتى الآن، فقد ظهرت بالفعل تحديات من حيث اللوجستيات، فالغذاء يحتاج إلى التنقل عبر الحدود دون قيود، وبالامتثال لمعايير سلامة الأغذية القائمة.
- أن تكفل البلدان المانحة استمرار إيصال المساعدة الإنسانية لمستحقيها، وحيثما يقل الأمن الغذائي، في المناطق التي تعاني فعلا من نقص الغذاء، أو تلك المتضررة بسبب أزمة كورونا، فالمرض لا يعترف بالحدود، إذا ترك المجتمع البشري بأسره دون حسيب أو رقيب في مكان واحد، فإنه يظل معرضاً للخطر.

هذا وقد عرضت (منظمة الأغذية والزراعة) تقريراً بينت فيه، أن الفئات الإنسانية الأكثر تعرضاً لأزمة فيروس كورونا يبلغ عددها بنحو 820 مليون شخص بالعالم، يعانون من الجوع المزمن، منهم نحو 256.1 مليون شخص في أفريقيا، ونحو 513.9 مليون شخص في آسيا، ونحو 42.5 مليون شخص في أميركا اللاتينية بالإضافة إلى نحو 113 مليون شخص يعانون فعلاً من انعدام الأمن الغذائي[14].

6. مصر في مواجهة فيروس كورونا

في إطار التوقعات، وقراءة السيناريوهات، وتنفيذاً للخطة الشاملة التي أقرتها الحكومة المصرية لتوفير احتياجات مواطنيها، ودعم جهود مواجهة الأزمة، تم اتخاذ عدد كبير، وملموس من القرارات الهامة منها: إعلان رئيس الجمهورية عن تخصيص 100 مليار جنيه لتمويل الخطة المصرية الشاملة لمواجهة فيروس كورونا، وبمقتضى هذا المبلغ قدمت البنوك تسهيلات ائتمانية للمشروعات الصناعية المتوسطة، والمشروعات الكبيرة التي تبلغ مبيعاتها مليار جنيه كحد أقصى سنوياً، من خلال قروض طويلة الأجل أو قصيرة الأجل على حسب الاحتياجات تخصص لتمويل السلع الاستثمارية، أو لتمويل رأس المال العامل، بسعر فائدة 10٪ متناقصة سنوياً.

[14] موقع صدى البلد، أزمة كبرى.. الأمن الغذائي في خطر بسبب فيروس كورونا، المصدر السابق.

وفي هذا أصدر البنك المركزي المصري، قراراً بتخفيض فائدة مبادرات دعم القطاع الخاص الصناعي، والتمويل العقاري لمتوسطي الدخل، ومبادرة دعم وإحلال وتجديد فنادق الإقامة، والفنادق العائمة، وأساطيل النقل السياحي، إلى 8% متناقصة بدلاً من 10% متناقصة، كما سيتم تعويض البنوك عن فارق سعر العائد، وبنفس دورية التعويض الواردة بتلك المبادرات.

أيضاً قامت الدولة بتخصيص مبالغ كبيرة لدعم العمالة غير المنتظمة بقيمة 500 جنيه لكل عامل شهريا، ولمدة ثلاثة شهور، واتخذت الحكومة حزمة أخرى من القرارات الهامة لدعم الاقتصاد القومي، وتقليل الأثار الاقتصادية للوباء، ولعل من أبرزها ما يتعلق بالقطاع الصناعي باعتباره أحد محركات الاقتصاد القومي، ومنها خفض سعر الغاز، والكهرباء للمصانع، وغيرها العديد من القرارات ذات الصلة والتي تعكف الحكومة المصرية على دراستها واتخاذها دعماً للاقتصاد والمشروعات المنتجة الصناعي منها والزراعي، وتجدر الإشارة إلى أن مصر بادرت بتقديم شحنات الدعم الطبي لكل من الصين، وايطاليا، والولايات المتحدة، وغيرها دعماً لأواصر العلاقات الخارجية المصرية.

7. كورونا والأمن الغذائي في مصر

بالإضافة إلى الجهود التي تم الإشارة إليها في سياق مواجهة الدولة لأزمة فيروس كورونا، ومع بداية الأزمة، بادرت الحكومة المصرية إلى اتخاذ عدد من التدابير الاستباقية الفاعلة، التي أشادت بها المؤسسات الدولية، وجاءت توجيهات القيادة السياسية للحكومة، وأجهزة الدولة المختلفة، ببذل أقصى الجهد لتوفير السلع الغذائية الأساسية، وتعزيز الاحتياطي الاستراتيجي منها، تلبية لاحتياجات المواطنين، بالكميات والأسعار المناسبة، مع إتاحتها في مختلف مناطق الجمهورية، فضلاً عن الجهود الكبيرة التي بذلتها، وتبذلها أجهزة الدولة المعنية في تكثيف جهود مراقبة، وضبط الأسواق، والأسعار، وتشديد الرقابة على منافذ البيع، ومكافحة الغش، والممارسات الاحتكارية، فضلاً عن تعزيز دور أجهزة الرقابة الإدارية، وحماية المستهلك لضمان تحقيق ذلك.

بلا شك أن مصر منذ بداية الأزمة وإلى الآن نجحت في التعامل مع الركائز الأساسية للأمن الغذائي، وهى: الإتاحة، والوفرة، والاستخدام، والاستقرار، وذلك اعتماداً على المخزونات الآنية لديها لكافة للسلع الغذائية، المنتجة محلياً، أو المستوردة، كما نجحت في الإعلان بالقدر الكافي عن هذه المخزونات، وترجم ذلك فعلياً في وفرة المعروض من السلع الغذائية في الأسواق، ومنافذ البيع المختلفة على مستوى جميع محافظات الجمهورية، وتضافرت جهود كافة الأطراف المعنية بإنتاج وعرض الغذاء، للتغلب السريع على القلق الذى انتاب البعض، وقيامهم بالتكالب على شراء وتخزين الغذاء. وقد ساعد على ذلك الإجراءات المتدرجة المخططة التي اتخذتها الدولة في مواجهة انتشار الفيروس، ومنها إجراءات حظر التجول.

1.7 التأثير المتوقع لفيروس كورونا على الأمن الغذائي في مصر

سبقت الإشارة في مقدمة هذه الورقة إلى أنه رغم التوقعات الإيجابية للاقتصاد المصري بتحقيق نمواً صاعداً بنسبة 2٪، إلا أن تلك النسبة الموجبة نفسها لا تقل سوءاً إذا وضعت مقابل مستهدف رسمي لمصر عند 6٪، أو توقعات سابقة لمؤسسات مالية وبنوك استثمار ومراكز تصنيف ائتماني تراوحت بين 3.7 ٪، و4.1٪[15]، كما أنه لازال هناك المزيد من القلق والتوجس، نتيجة الانكماش المتوقع في بعض الأسواق الحيوية بالنسبة لمصر، سواء على صعيد استقبالها حصة من صادراتها الزراعية والصناعية، أو احتضانها للنسبة الأكبر من قوة العمل الخارجية، بما تشكله من مورد مهم للنقد الأجنبي.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن مصر قد استطاعت تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل في نحو 12 سلعة غذائية، وبلغت نسب الاكتفاء الذاتي نحو 100٪، لكل من: قصب السكر، وبنجر السكر، والأرز، وبذرة القطن، والبيض، واللبن الخام. كما تجاوزت النسبة 100٪ في كل من: الفول السوداني، والبصل، والثوم، والخضروات، والبطاطس، والموالح، واللبن الخام، والبيض، العسل، إلا أنه وفي المقابل لازالت نسبة الاكتفاء الذاتي منخفضة في عدد من السلع الاستراتيجية، منها: القمح بنسبة تزيد قليلا عن 55٪، والذرة الشامية بنسبة 56٪،، والزيوت الغذائية بنسبة اكتفاء ذاتي تتراوح بين نحو 10٪- 13٪، ويرجع ذلك لمحدودية المساحة المحصولية المنزرعة من المحاصيل الزيتية، التي لا تتعدى 3٪ من إجمالي المساحة المحصولية في مصر خلال عام 2015م و2016م، كما أن عملية الإنتاج المحلى للزيوت النباتية تعتمد بشكل أساسي على الخامات الأولية المستوردة، كما تحقق مصر اكتفاءً ذاتياً نحو 75٪ من اللحوم الحمراء، ونحو 85٪ من الأسماك [16]، ونحو 10٪ من البقوليات[17]، و30٪ من الذرة الصفراء. كما تجدر الإشارة إلى أن عجز الميزان التجاري الغذائي المصري بلغ عام 2019م نحو (104.13) مليار جنيه، كما بلغ عجز الميزان التجاري المصري من السلع الزراعية نحو (68.1) مليار جنيه في نفس العام.[18]

إن تحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة من السلع الاستراتيجية هدف رئيسي للدولة، إلا أن هذا الهدف ليس سهلاً، بل يحتاج إلى تضافر جهود الجميع من أجل تحقيقه، وفي مقدمة ذلك إعطاء القطاع الزراعي

---

[15] حازم حسين، خزائن الأرض تحترق في نيران كورونا، مصدر سابق.

[16] موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. www.capmas.gov.eg.

[17] موقع الشروق، أ ش أ، شعبة الحاصلات الزراعية» تتوقع وصول نسبة الاكتفاء الذاتي من البقوليات إلى 30% خلال 5 سنوات، الأحد 20 يناير 2019م.

[18] موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المصدر السابق.

الأهمية التي يستحقها ضمن جدول أولويات الحكومة بزيادة نسبة الاستثمارات الموجهة له، حيث تعتبر تلك النسبة منخفضة بكل المقاييس خاصة في مجال الإنفاق على البحث العلمي.

2.7 متطلبات مواجهة تأثير كورونا على الأمن الغذائي في مصر

في البداية علينا أن نتذكر جيداً، أنه لولا إجراءات الإصلاح الاقتصادي، والمالي الصعبة التي أصرت عليها القيادة السياسية المصرية، لكان الوضع الآن أسوأ بكثير مما نتخيل، ولما تمكنت الدولة من فعل أي شيء في مواجهة هذه الأزمة غير انتظار المنح والمساعدات.

1.2.7 مواجهة تأثير كورونا على الأمن الغذائي في مصر في المدى القصير

مع بدايات الأزمة استطاعت مصر أن تحقق توازناً ملحوظاً بين عرض الغذاء والطلب عليه، اعتماداً على المخزونات من السلع الغذائية، والإنتاج المحلى الجديد، ومنه محصول القمح.

بالإضافة إلى التعاقدات الاستيرادية السابقة، والجديدة[19]، وبالتأكيد على الجهود الناجحة للإدارة المصرية لمنع حدوث إضراب أو انخفاض في المعروض من كافة السلع الغذائية، فإنه إلى جانب هذه الجهود يجب استمرار العمل في المدى القصير على ما يلي:

- متابعة المخزونات الوطنية، وإدارتها بشكل جيد، وتزويدها بشكل مستمر، وإضافة طاقات تخزينية جديدة تزيد من طاقة هذه المخزونات.
- إتاحة المعلومات حول الأزمة، وجهود الدولة في مواجهتها بشفافية، والتصدي للشائعات، وتكذيبها، يساعد على تعزيز السياسات الحكومية، والحيلولة دون انتشار القلق بين الناس.
- العمل على تأمين استمرار حصول الناس وبشكل خاص الطبقات الهشة، والفئات الأكثر تضرراً من الأزمة على الغذاء من خلال، تعزيز برامج الحماية الاجتماعية، ودعم قوتهم الشرائية، بإعفاء بعض السلع من الرسوم الجمركية، وضرائب المبيعات، أو تعليقها مؤقتاً، ودعم أسعار السلع الأساسية، وتقديم الدعم المالي غير المشروط، أو مقابل العمل حيثما كان ذلك ممكناً ومناسباً.
- استمرار، ودعم جهود مراقبة، وضبط الأسواق، والأسعار، وتشديد الرقابة على منافذ البيع، ومكافحة الغش، والممارسات الاحتكارية، وتعزيز دور أجهزة الرقابة الإدارية، وحماية المستهلك.
- إعادة تنظيم البرامج الإنسانية، وبرامج القدرة على الصمود، لضمان استمرار إيصال المساعدة حيثما تكون.

2.2.7 مواجهة تأثير كورونا على الأمن الغذائي في مصر في المدي المتوسط

[19] موقع اليوم السابع، هيئة السلع المصرية تشترى 240 ألف طن من القمح الفرنسي والروسي، الخميس، 16 أبريل 2020م.

في ضوء الدروس المستفادة من أزمة كورونا، واحتمالات تكرارها، يقتضي مواجهة أزمات المستقبل في المديين المتوسط والبعيد العمل على تحقيق نسب مرتفعة من الاكتفاء الذاتي من محاصيل العجز (القمح، والمحاصيل الزيتية، والبقول، والذرة الصفراء) واللحوم الحمراء، وغيرها، والارتقاء بقطاع الزراعة المصري من خلال العمل على ما يلي:

- إعادة هيكلة القطاع الزراعي، ومراجعة أولوياته، ووضع الخطط الكفيلة بإنتاج المزيد من الغذاء، وبصفة خاصة من محاصيل العجز.
- دعم المزارع المصري، ومنحه مزيداً من اهتمام الدولة، وتفعيل الزراعات التعاقدية، مع إتاحة الفرصة لشباب المزارعين في مجال ريادة الأعمال، بشكل مخطط من حيث المكان، والنوع، والحجم، والتمويل، والتسويق، والدعم الفني.
- تطوير وتحديث أسواق السلع الزراعية، والمناطق اللوجستية بأنواعها، بما يضمن خفض معدلات الفاقد والارتقاء بجودة أدائها تسويقياً، وسعرياً.
- دعم البحوث الزراعية، وتفعيل الاستفادة منها، خاصة الجهود البحثية لمركز البحوث الزراعية والمراكز البحثية الأخرى ذات الصلة.
- مشاركة البنوك المصرية، ووزارة الزراعة، ومعاهد البحوث الزراعية في مبادرات مالية، وفنية لإتاحة التكنولوجيا الزراعية الحديثة، ودعم قطاع الإنتاج الحيواني، والتصنيع الريفي، ومشروعات التصنيع الغذائي، وإنشاء مدارس ومعاهد التعليم الزراعي المزدوج **Dual Education System**، وزيادة البعثات الزراعية.
- دعم وتفعيل دور صندوق التكافل الزراعي في إدارة مخاطر الزراعة المصرية.
- استمرار جهود منع، وازالة التعدي على الأراضي الزراعية.

8. خاتمة

- مع بداية ظهور فيروس كورونا، نجحت مصر باقتدار في التعامل مع الركائز الأساسية للأمن الغذائي، وهى: الإتاحة، والوفرة، والاستخدام، والاستقرار، وتنفيذ حزمة من التدابير الاستباقية الفاعلة، التي أشادت بها المؤسسات الدولية، في توفير كافة السلع الغذائية، وتعزيز الاحتياطي الاستراتيجي منها، تلبية لاحتياجات المواطنين، بالكميات والأسعار المناسبة، مع إتاحتها في مختلف مناطق الجمهورية، فضلاً عن الجهود الكبيرة في مراقبة وضبط الأسواق، ومنافذ البيع، والأسعار، ومكافحة الغش، والممارسات الاحتكارية، وحماية المستهلك.

- بمتابعة التوقعات التي صدرت عن العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية، حول تأثير كورونا على الاقتصاد والغذاء في العالم، منذ ظهور كورونا، وحتى وقت الانتهاء من هذه الورقة، تبين أن هذه التوقعات متباينة، وغير مستقرة عند حدود معينة، وتتغير بصورة مستمرة مع تطورات الأزمة وتداعياتها.

المصادر

- صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2020م.
- سيمونا بلترامي، كيف نحد من تأثير فيروس كورونا على الأمن الغذائي، برنامج الغذاء العالمي، 17 /2020/3م.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بيان حول تداعيات أزمة كورونا على الأمن الغذائي العربي وسبل مواجهتها، الخرطوم 2020/4/22م.
- منظمة الأغذية والزراعة، فيروس كورونا المستجد (COVID-19)، الرسائل الأساسية.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات الزراعة والموارد المائية والأمن الغذائي.
- الموقع الإلكتروني لصحيفة اليوم السابع، حازم حسين، خزائن الأرض تحترق في نيران كورونا 2020/4/16م.
- بوابة الشروق، كورونا تزيد حدة المخاوف حول مستقبل الأمن الغذائي في العالم، 2020/4/2م.
- الموقع الإلكتروني لصحيفة صدى البلد، أزمة كبرى.. الأمن الغذائي في خطر بسبب فيروس كورونا، 2020/4/2م.
- الموقع الإلكتروني يورو نيوز، محادثة مع مدير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الصيني كو دونغيو، ومدير منظمة الصحة العالمية الأثيوبي تيدروس أدهانوم غيبريسوس، ومدير منظمة التجارة العالمية البرازيلي روبيرتو أزيفيدو، 2020/4/1م.
- الشرق الأوسط، الأمن الغذائي العالمي في خطر بسبب أزمة «كورونا، 2020/3/26م.
- بوابة الشروق، وكالة أنباء الشرق الأوسط، "أ ش أ"، شعبة الحاصلات الزراعية» تتوقع وصول نسبة الاكتفاء الذاتي من البقوليات إلى 30% خلال 5 سنوات 20 /1/ 2019م.
- اليوم السابع، هيئة السلع المصرية تشترى 240 ألف طن من القمح الفرنسي والروسي، 2020/4/16م.

– مواقع إلكترونية:

-https://www.imf.org/external/arabic/index.htm
-https://ar.wfp.org/
-http://www.aoad.org/
-http://www.fao.org/home/ar
-https://www.capmas.gov.eg/
-https://www.youm7.com/
-https://www.shorouknews.com/
-https://www.elbalad.news/
-https://arabic.euronews.com/
-https://aawsat.com/-

سلسلة أوراق الأزمة

مصر وعالم كورونا، وما بعد كورونا

يتبنى معهد التخطيط القومي إصدار هذه السلسلة بمتابعة وتنسيق من قسم الدراسات المستقبلية بمركز الأساليب التخطيطية بالمعهد، كمبادرة علمية تهدف إلى إلقاء الضوء على الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية المختلفة للجائحة العالمية: فيروس كورونا المستجد COVID-19، ومناقشة وتقدير التداعيات المحتملة لهذه الأزمة الوبائية على مصر، والفضاءات المحيطة المؤثرة إقليميًا وعالميًا، والدروس والخبرات المستفادة من التجربة الوطنية والتجارب الإقليمية والعالمية في التعامل مع هذه الأزمة ومخاطرها، والسعي لاستباق تداعياتها.

في هذا السياق، تسعى هذه الأوراق إلى المساهمة في توفير فهم أفضل، وطرح مبادرات جديدة في التعامل مع الأزمة، مع الأخذ في الاعتبار ما اتخذته الدولة بمؤسساتها المختلفة من قرارات ومبادرات عديدة في التعامل مع تلك الأزمة لاحتواء آثارها المختلفة، وبما يساهم في طرح بدائل أو سياسات لدعم المخططين وصانعي السياسات ومتخذي القرارات، إضافة إلى تنمية الوعي المجتمعي والعقل الجمعي بما يساهم في تعزيز الشراكات المجتمعية الفعالة في تجاوز هذه الأزمة ودرء مخاطرها، والتعافي من آثارها بعد تجاوزها، بالتعاون والتنسيق مع كافة المبادرات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية المعنية.

أ.د. علاء زهران

رئيس معهد التخطيط القومي